الفصل السابع: الخلاصة والطريق إلى الأمام

حدد التحليل عدداً من المجالات التي يجب أن تُتخذ فيها تدابير لإزالة الحواجز أمام التجارة ومواءمة تدابير السياسات التي تطبقها الدول الأعضاء على التجارة في المنتجات الزراعية. وإقامة سوق مشتركة هدف طموح، ولكي تعمل هذه السوق بشكل فعال ويتم تنفيذها بسرعة، يجب على الدول الأعضاء منفردة أن تُقدِم على اتخاذ تدابير صعبة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها وكذلك على المستوى الفردي. فبدون تدابير جريئة على مستوى القارة، سيظل هدف إقامة سوق مشتركة للمنتجات الزراعية حلماً على الورق، وستظل خطى تحرير التجارة تعتمد على الخطوات التي تتخذ لإزالة الحواجز التي تعترض التجارة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

وقد تبين من التحليل أنه بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية المحددة يجري قدر لا بأس به من المعاملات التجارية بين مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية، على الرغم من أن هذا المستوى مازال متواضعاً مقارنة بالتجارة مع الأطراف الأخرى خارج القارة. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة المنتجات الاستراتيجية المبينة في ما سبق متوافقة مع مجموعة *المنتجات الخاصة* التي تم تحديدها في إطار منظمة التجارة العالمية كما أنها تعد من بين المنتجات الحساسة في كثير من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وبالتالي، فبينما تسعى البلدان الأفريقية لاتخاذ *تدابير عاجلة* من أجل إقامة السوق المشتركة للمنتجات الزراعية، ينبغي أن تكون هذه المنتجات الاستراتيجية من بين المجموعة الأولى من المنتجات التي ينبغي تحرير تجارتها على مستوى القارة. ومع ذلك، ينبغي للأقاليم الأفريقية التي تتفاوض من أجل إبرام اتفاقيات للشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي أن تتوخى الحذر لضمان تأجيل تحريرها بالكامل في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية إلى مرحلة لاحقة خلال الفترة الانتقالية المتفق عليها بموجب اتفاقيات الشراكة الاقتصادية حتى يمكن إجراء تقييم مناسب لأثرها على السوق المشتركة على مستوى القارة. وما لم يحدث ذلك، فمن المحتمل أن يؤدي التحرير المبكر لهذه المنتجات بموجب اتفاقيات الشراكة الاقتصادية إلى تقويض جهود التكامل الإقليمي بين البلدان الأفريقية بدلاً من تعزيزها – وبالتالي تقويض الهدف الرئيسي من إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية – وهو تعزيز التكامل الإقليمي، والتجارة والأمن الغذائي في البلدان الأفريقية.

وتعتبر التجارة البينية داخل أفريقيا في الوقت الحاضر مفتاح التخفيف من حدة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا. وينبغي زيادة تعزيز العملية التي بدأت تتحرك بالفعل. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بنجاح لأن هذا هو الطريق الوحيد لضمان التوسع في التجارة البينية وكذلك للتعامل مع العقبات الأخرى التي تعترض الإنتاج والتجارة. وتشير خطط التكامل الإقليمي الناجحة في مناطق أخرى من العالم إلى أهمية التجارة البينية في المنتجات الصناعية أيضاً. وفي مجال الزراعة، تكمن طريقة تقوية الترابط بين الصناعات في اتباع منهج القيمة المضافة، الذي يربط المزارعين والمعنيين بالصناعات الزراعية ليس فقط داخل كل مجموعة اقتصادية إقليمية بل وكذلك في ما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وقد يكون من اللازم إعادة النظر في التدخلات الرئيسية التي تجري في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من هذه الزاوية أيضاً.

وينبغي أن تأخذ البلدان الأفريقية في الاعتبار عدداً من العوامل المهمة في تخطيط استثماراتها في الطرق في سياق السوق المشتركة للمنتجات الزراعية، مثل: عامل طول المسافات، والظروف الطبوغرافية، وربط المراكز التجارية، وحجم السكان، ومستوى الإنتاج الحالي وإمكانيات النمو، وحجم الفائض القابل للتسويق، ومستوى التجهيز، ومستوى ونوع التسويق، ومرافق التخزين، ونوع وسائل النقل، وطريقة وتكلفة الإنشاءات، والوفورات التي من المحتمل أن يحققها مستخدمو الطرق، والتأثير على الحركة عبر الحدود، والتأثير على نوعية الحياة والبيئة. وينبغي توخي الحذر في تصميم وتنفيذ وإنشاء الطرق لضمان ألا تؤدي الطرق إلى تدهور البيئة و/أو تدمير مواطن الحيوانات البرية.

ويوجد عدد من القضايا الأخرى التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في سياق النقل والاتصالات على المستوى الإقليمي. أولاً، لا ينبغي، كما سبق التنويه، تقييد حركة السلع والخدمات بلا مبرر من خلال اللوائح والإجراءات الجمركية، وحواجز الطرق، وقصر ساعات العمل في المنافذ الحدودية، وما إلى ذلك. ثانيا، تتطلب حركة السلع عدداً كافياً من الأنواع الملائمة من معدات النقل. وتشير البيانات المتاحة إلى وجود نقص في العديد من البلدان الأفريقية. ثالثاً، من اللازم أن يعمل الأعضاء بصفتهم الفردية والمشتركة على إيجاد طرق محسنة لتمويل شبكات ومعدات النقل. وينبغي تعبئة التمويل العام والخاص لهذا الغرض. ويمكن تمويل شبكات الطرق على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي من خلال صندوق تنمية البنية التحتية، الذي من الممكن أيضاً أن يمول البنية التحتية للتخزين والتسويق. وينبغي ملاحظة أن الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) يقودان التطورات في هذا الاتجاه. رابعاً، ينبغي تحديد مسؤولية تشغيل وصيانة الطرق الإقليمية والوطنية والمحلية بعناية لكي تسهم الطرق في التكامل الإقليمي على أساس دائم. وأخيراً، ينبغي أن يسير تطوير شبكة النقل جنباً إلى جنب مع تطوير الاتصالات وتطوير قاعدة المعارف من أجل التوسع في تبادل الأفكار، ونشر التكنولوجيات الجديدة ومعلومات الأسواق، ونقل البيانات. وجاري بالفعل تنفيذ تدابير خاصة لتيسير النقل والاتصالات في العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وإن كان من اللازم تقويتها:

- مواءمة رسوم العبور في الطرق؛
- اعتماد رخصة مشتركة لوسائل النقل؛
- مواءمة الأبعاد القصوى للشاحنات وحدود الحِمل المحوري،
- التأمين على الشحنات لصالح الغير (البطاقة الصفراء)؛
- تطبيق نظام لضمان سلامة السلع المودعة في المخازن الجمركية الإقليمية؛
- تحرير خدمات النقل الجوي؛
- وضع نظام معلومات متقدم لمتابعة الشحنات المنقولة؛
- مواءمة لوائح وسياسات الاتصالات؛
- ونشر المعلومات من خلال شبكة معلومات التجارة.

وسوف تسهم مواءمة المواقف الاستراتيجية والسياسات بين البلدان الأعضاء بالإضافة إلى إنشاء البنية التحتية المناسبة في تحقيق التزامن بين دورات الإنتاج ودورات الاستهلاك، مما يساعد على إيجاد مجال للتوسع في التجارة البينية وكذلك في التجارة مع غير الأعضاء. وسيتعين على أعضاء السوق الأفريقية المشتركة للمنتجات الزراعية – من خلال الأطراف الرئيسية في القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع الأعمال – أن يتعاملوا مع العديد من القضايا الحرجة المرتبطة بتخزين السلع وإيداعها في المستودعات. وأولى هذه القضايا أن عدد مرافق التخزين، وأماكنها وسعتها ينبغي تحديدها تبعاً لأنماط الإنتاج والاستهلاك. والقضية الثانية، أن مواءمة تكنولوجيا التخزين ستكون مفيدة لأغراض التوحيد القياسي للمنتجات. وستكون لذلك آثار على تصميم المخازن والمستودعات، ومواد البناء، وطرق الشحن، والمعدات، والتعبئة والتغليف، والتدفئة، والتبريد، والأمن، والسلامة، وغير ذلك. والقضية الثالثة هي أن إدارة المخزونات ينبغي تنسيقها بين الأعضاء، وهذا يعتمد على نوع المنتجات ونمط التجارة الإقليمية والدولية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي إخضاع العرض والطلب للمراقبة الدقيقة. وينبغي أن تعمل الأجهزة الإقليمية معاً من أجل تطوير قدراتها من خلال التدريب وأن تعمل على تيسير تدفق المعلومات بين الوكلاء في الأسواق من خلال نظام متكامل للمعلومات. والقضية الرابعة هي أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن التخزين وإيداع المنتجات في المستودعات وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية من أجل تيسير المعاملات التجارية أمر مكلف.

وينبغي دراسة جميع عناصر التكاليف، أي تكاليف الإنشاءات، والمعدات، وجرد المخزونات، والنقل، والتشغيل والإدارة. وينبغي خلق الظروف التي تساعد قوى السوق على العناية بمعظم هذه الاهتمامات المبينة

آنفاً بما في ذلك الاهتمامات المتصلة بالتقلبات الجوية، وتقلبات السوق، وأفضليات المستهلكين، وشروط وتكاليف النقل، ومراكز التوزيع، والتنبؤات، ومِلكِية القطاع العام كعامل مختلف عن مِلكِية القطاع الخاص وقطاع الأعمال، والإدارة. وفي حالة التمويل، يمكن النظر في المنهج الموصى به تحت بند النقل آنفاً بالإضافة إلى مصادر الوساطة المالية القائمة على الأسواق داخل البلدان بالنسبة للمتعهدين الأفراد وقطاع الأعمال بكل أبعادها.

وينبغي الاهتمام بتطوير البنية التحتية للتسويق، المادية منها والمؤسسية. فالتسويق يمكن أن يُحوِّل منتجي الكفاف ومن في حكمهم إلى منتجين تجاريين وأن يُحوِّل السلع غير التجارية إلى سلع تجارية. وسوف تشجع السوق المشتركة على المتاجرة وتوجيه المنتجات الزراعية الناشئة في الإقليم إلى التجارة. وينبغي أن تقيم السوق المشتركة للمنتجات الزراعية مؤسسات قادرة على توفير تدريب المنتجين والتجار وتقديم المساعدات الفنية لهم في ما يتصل بما يلي: '1' بحوث التسويق وتحليلات الأسواق، '2' إدارة عمليات تسويق المنتجات والترويج لها، '3' توزيع المنتجات، '4' استراتيجية التسعير، '5' إدارة المخاطر، '6' والآليات التنظيمية وآليات المراقبة.

ينبغي للمرء أن ينظر في البيئة المعقدة التي سيجري فيها تطوير القطاع الزراعي في البلدان الأفريقية لكي يستنتج أن التجارة بين الأقاليم والتجارة الدولية في المنتجات الزراعية ينبغي تشجيعهما. ومن اللازم أن تتعاون البلدان في تحليل العوامل الرئيسية المؤثرة على الأسواق وسلوكها، وفهم البيئة التنافسية، واختيار الأسواق المستهدفة (الأسواق داخل الأقاليم والأسواق الدولية)، وصياغة استراتيجية لتجزئة الأسواق، وإلقاء الضوء على المعوقات التي تعترض الأسواق، وتوضيح البيئة التنظيمية، وإقامة هيئات تسويق فعالة، وكذلك في نشر المعلومات عن الأسواق. ويعد فهم البيئة التنافسية من الأمور الأساسية لتكوين فكرة أساسية عن التسويق وإمكانيات تسويق المنتجات التي تفكر فيها الأسواق الخارجية. وفي داخل الإقليم ذاته، سوف يحدد فهم هيكل المنافسة الخطوات اللازم اتخاذها لتحقيق المعاملة المتكافئة التي تنص عليها ضمنياً اتفاقية السوق المشتركة.

وقد يحتاج المنتجون، وشركات التسويق والتجار إلى مساعدات في مجال الإدارة الحديثة للتسويق، قد يكون من بينها إقامة وحدات استراتيجية لتجارة السلع، وتحديد أهداف للتسويق متوافقة ومتطابقة، وإجراء التحليلات التي تشمل عوامل القوة والضَعْف والفرص والتهديد، ووضع استراتيجية للأسواق، [216] وتنفيذ خطط تكتيكية ومتابعة نتائج المراقبة والرصد. وقد يحتاجون إلى المساعدة في تنظيم حملات التسويق، واتخاذ القرارات الخاصة بدخول الأسواق، والتوحيد القياسي للمنتجات، ومراقبة الجودة، وتخطيط المنتجات، وخطط التوزيع، وتخطيط حملات الترويج في الأسواق، ووضع استراتيجية للتسعير ومراقبة التكاليف.

ويعد تخطيط المنتجات في القطاع الزراعي في نفس درجة أهميته في القطاعات الأخرى. ويقوم تخطيط المنتجات على عملية منهجية لاتخاذ القرارات المتصلة بجميع جوانب الإنتاج وإدارة المنتجات، بما في ذلك تحديد الأسماء التجارية والتعبئة والتغليف. ولم تأت أصناف موز شكيتا، وأرز أونكل بن، وأناناس دل مونتي، وبطاطس إيداهو، وأرز تايلاند الياسميني، وشاي دارجيلنج بمحض الصدفة، بل جاءت نتيجة للتخطيط الدقيق لهذه المنتجات واستراتيجية الترويج لها. وبالنسبة للترويج للمنتجات، فمن اللازم وضع استراتيجية للاتصال تساعد على الترويج لمزايا السلع المنتجة في البلدان الأفريقية، وتخلق وعياً لدى الأسواق بالسلع القديمة والجديدة، وتبرر الأسعار، وترد على استفسارات الزبائن. وسيكون كل من تخطيط

[216] قد يكون من الضروري، بعد إجراء تحليل لعوامل القوة والضَعْف والفرص والتهديد، أن تضع جميع الأطراف الفاعلة استراتيجية محددة للتغلغل في الأسواق (نمو المبيعات)، وتطوير الأسواق (توسيع نطاق الأسواق)، وتطوير المنتجات (إنتاج منتجات جديدة أو تعديل المنتجات الحالية)، وتنويع المنتجات (تجاوز الاعتماد على سلعة أو اثنتين).

المنتجات والترويج لها من الأمور الحيوية لنجاح السوق المشتركة. وهذا مجال قد تحتاج فيه البلدان المشاركة إلى مساعدات فنية خارجية.

وتعد عمليات توزيع المنتجات ضعيفة في معظم البلدان الأفريقية نتيجة لمرافق التسويق والنقل غير الكافية وكذلك نتيجة لغيبة التخطيط المناسب للتوزيع. وتخطيط التوزيع عملية منهجية لاتخاذ القرارات المتصلة بنقل المنتجات والخدمات من المنتِج إلى المستهلك، وكذلك المتصلة بنقل المِلكِية (أو الإيجار). والقرارات الخاصة بالتوزيع لها تأثير واسع على جهود التسويق. ويمكن أن يكون التوزيع من المنتِج إلى المستهلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الوسطاء، والتجار، وتجار الجملة، وتجار التجزئة. وعلى البلدان الأفريقية أن تتعاون في تقوية قنوات التوزيع. ومن اللازم تشجيع القطاع الخاص في هذه البلدان على التعامل المناسب مع الجوانب المتصلة بخدمة المستهلك، والشحن، والإيداع في المستودعات، ومراقبة المخزونات، وتشغيل أساطيل النقل، والتعبئة والتغليف، واستلام البضائع والتعامل المادي معها، وتقديم الدعم في كل ذلك. ومثل هذه الجهود من شأنها أن تحقق العائد المتوقع منها وأن تشجع الإنتاج والتجارة، شأنها شأن الجهود المشار إليها آنفاً لدى الحديث عن القضايا المتصلة بالنقل والتخزين.

ولابد أن الأطراف الفاعلة في السوق في كثير من البلدان الأفريقية سوف تستفيد من تحسين قنوات الاتصال لأن الإشارات الصادرة عن الأسواق ستكون معلومة لدى جميع المعنيين على الفور تقريباً. وقد تحتاج هذه الأطراف إلى التدريب على الطرق المختلفة لتحديد الأسعار لضمان هامش عادل للبائع وسعر عادل للمستهلك داخل الإقليم. [217]

ولابد أن تفكر السوق المشتركة في وسائل بديلة لمساعدة الوكلاء في السوق في إدارة المخاطر بشكل مباشر عن طريق التدريب وبعض الخطط الخاصة (مثل التأمين أو العقود السلعية المستقبلية، أو عقود الاختيار السلعية، أو عقود المبادلات أو السندات السلعية)، وبشكل غير مباشر عن طريق إقامة أو تعزيز المؤسسات التي يمكن أن تفيد الوكلاء في هذا المجال. ومن بين الخيارات المؤسسية التي يمكن التفكير فيها ما يلي: '1' إنشاء بورصات إقليمية للسلع، [218] '2' تقوية البنك الأفريقي للتنمية والتجارة، '3' تطوير المستودعات المعترف بها والتي يمكن الاعتماد عليها بحيث تكون إيصالاتها قابلة للتداول، [219] '4' تقريب خدمات البورصات والبنوك الدولية من المنتجين والتجار عن طريق البنوك المحلية، أو الأجهزة الحكومية أو السماسرة، '5' الاستفادة من صناديق تثبيت الأسعار، حيثما وُجِدت، كآليات لإعادة التأمين لتثبيت الحدين الأدنى والأقصى لأسعار السلع خلال فترة من الوقت، '6' وإقامة أسواق للمزادات السلعية. [220] ويمكن للأجهزة السلعية الدولية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع مساعدة البلدان الأفريقية في جميع الأمور المتصلة بتنمية السلع وتسويقها.

---

[217] قد تشمل المساعدة في تنفيذ استراتيجية للتسعير تقييم عدد من الخيارات مثل التسعير الثابت والتسعير المتغير، ووضع سياسة تسعير واحدة مقابل التسعير المرن، وجمعيات مراقبة الأسعار، وتسعير المنتجات بسعر منخفض لإغراء المشترين، وتسعير الوحدات المتعددة، والتسعير بحسب المناطق الجغرافية.

[218] مما يُسهِّل ذلك إقامة أسواق محلية نشطة للمنتجات المالية ثم إقامة أسواق للمزادات الفورية للربط بين المنتجين والمستهلكين. وهذا من شأنه توفير الهيكل القانوني والتنظيمي لخلق بيئة سليمة لإتمام المبادلات في البورصات السلعية على أساس الأسعار التي تحددها السوق.

[219] أنشأ بنك التنمية والتجارة التابع للكوميسا آلية مالية، تقوم على استخدام إيصالات المستودعات وعقود الخيارات، بالنسبة للتجار المحليين، والمعنيين بتجهيز المنتجات، وجمعيات المزارعين في قطاعي البن والقطن. ويمكن أن تنظر البنوك الإقليمية الأخرى في ذلك.

[220] كما هو الحال بالنسبة للبورصات السلعية، ينبغي أن تلبي أسواق المزادات السلعية اشتراطات معينة كأن تكون المنتجات مناسبة، وأن تكون التوريدات مضمونة، ووجود تعاون بين المشترين والبائعين، ووجود عدد كاف من القائمين على التشغيل، وتوافر الإدارة الجيدة.

وقد أصبح ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية من القضايا المطروحة للنقاش في الفترة الأخيرة، وسوف يظل كذلك على مستوى الوزراء المعنيين بالتكامل. وقد عكف الخبراء على مناقشة العديد من سيناريوهات الترشيد، ولكن لم يتم التوصل حتى الآن إلى قرار محدد. وقد فوض المؤتمر الوزاري الذي عُقِد في واجادوجو الأجهزة ذات الصلة (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) بوضع خريطة طريق تتضمن إجراء دراسات كمية على مختلف السيناريوهات، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لفائدة الجهات صاحبة المصلحة.

وقد أثار موضوع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية العديد من الدراسات، كان من بينها تقييمات تستند إلى نماذج رياضية للآثار المحتملة بالنسبة لأفريقيا. وقد خلصت إحدى هذه الدراسات إلى أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية سوف تؤدي إلى تدفق الواردات من الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي إلى إضعاف التجارة البينية داخل أفريقيا. وجاء في دراسة أخرى أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تغطي التنمية أيضاً، وبالتالي فإنها سوف تساهم في بناء القدرات الإنتاجية، وتساهم بشكل إيجابي في التجارة البينية داخل أفريقيا. ومع ذلك، فإذا كانت الجهات التي من المفترض أن تستفيد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية غير مقتنعة بفوائدها، عندئذ ينبغي للاتحاد الأوروبي أن ينظر إلى ذلك بجدية، وإلا فإن هذه الاتفاقيات لن تكون فعالة.

وعلى الرغم من أن الاتحادات الجمركية لن تقام إلا بعد عدة سنوات في معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، ينبغي دراسة الآثار المحتملة لالتزامات جولة الدوحة على الاتحادات الجمركية الآن. والمجالان الأكثر إلحاحاً في ذلك هما تحديد التعريفات الجمركية المربوطة وتحديد المنتجات الخاصة والحساسة. ولكي يصبح من الممكن تحديد تعريفات موحدة مناسبة، ينبغي أن تكون التعريفات المربوطة التي التزمت بها الدول في منظمة التجارة العالمية عالية بما فيه الكفاية. وفي ما يتعلق بالمنتجات الخاصة، فسوف يكون العمل بها على أفضل وجه عندما يحدد أعضاء الاتحاد الجمركي منتجات متماثلة أو شبه متماثلة كمنتجات خاصة أو حساسة. وهذا يعني قيام الأعضاء الذين سيكونون أطرافاً في أي اتحاد جمركي في مرحلة تالية بوضع قوائم المنتجات الخاصة الآن بطريقة منسقة، على أن يرتبط ذلك بمفهوم المنتجات الاستراتيجية الذي وضعه الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد).

ومن الواضح أنه للإسراع بعملية التكامل، ينبغي تمكين المؤسسات الإقليمية وتزويدها بالموارد المالية الكافية وبالعدد الكافي من الموظفين. وهذا ينطبق بصفة خاصة على أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وكما جاء في هذه الدراسة، هناك الكثير من الأنشطة التي يلزم الشروع فيها أو تنفيذها من منظور إقليمي، ولهذا تعد قيادات المجموعات الاقتصادية الإقليمية أساسية بشكل مطلق. ومن ناحية أخرى، فطبقاً لمعظم الوثائق التي تناولت هذا الموضوع، بما في ذلك الوثائق الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لا تعد معظم أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع يمكنها من القيام بدور رائد. وعلى الرغم من أن القيادات السياسية لأعضاء هذه المجموعات تستطيع تمكينها لاتخاذ قرارات في مجال السياسات في قضايا التجارة الإقليمية، فإن الاشتراكات المقررة – حتى وإن دُفِعت بالكامل وفي الوقت المحدد – لن تكون كافية لتحريك جدول أعمال التكامل بشكل فعال.

وقصارى القول، فإنه لكي تحقق البلدان الأفريقية الفوائد المرجوة من السوق المشتركة، يلزم تجديد الاهتمام بالمجالات التالية: يجب عليها تحسين البنية التحتية المادية القائمة وخلق فرص للنفاذ إلى الأسواق؛ وإجراء إصلاحات لتخفيض تكاليف التجارة – بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي. ومع ذلك، فإن أفضل طريقة لخلق بيئة مواتية لنمو تجارة المنتجات الزراعية سوف تختلف من بلد لآخر. وينبغي أن يضع كل بلد خطته بما يتفق مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والاستراتيجية الخاصة بكل منها للحد من

الفقر وتحقيق النمو. وينبغي أن يكون التركيز على معالجة المعوقات على جانب العرض والتجاوب مع التغيرات التي تطرأ على الطلب على المستويين الإقليمية والعالمي.

وللحد من مخاطر تحويل التجارة نتيجة لإقامة سوق مشتركة للمنتجات الزراعية، يتعين على البلدان الأفريقية أن تواصل عملية الإصلاح الجارية لتعريفاتها الخاصة بالدولة الأوْلى بالرعاية والحواجز غير التعريفية، وخصوصاً ما يؤدي منها إلى إعاقة التجارة عبر الحدود. ويتعين على بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً تبسيط قواعد المنشأ وجعلها أكثر شفافية. وبالمثل، ينبغي أن تتضمن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية قواعد واضحة. وتوفر المفاوضات الجارية لإبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي فرصة فريدة لتبسيط أو ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، أو دمجها أو إلغائها في بعض الحالات. وعلى الرغم من أن تحرير التجارة يُحمِّل الصناعات المحلية تكاليف فيما يتعلق بتوفيق أوضاعها، فإنه يمكن أيضاً أن يساعد على تحسين الكفاءة الاقتصادية في المدى الطويل، بما يفوق تعويض التكاليف، *وخصوصاً* في حالة إجراء الإصلاحات الداخلية الأخرى. كذلك فإن تحسين الإدارة الجمركية سوف يقلل من الخسائر المحتملة في الإيرادات من جراء تخفيض التعريفات الجمركية، بما في ذلك في سياق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وسيكون من المهم بصفة خاصة توسيع الوعاء الضريبي عن طريق إلغاء الاستثناءات.

ومن اللازم أن تتضافر الجهود من أجل مواءمة التعريفات الجمركية الخارجية، خصوصاً أن جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية سوف تتحول إلى اتحادات جمركية في غضون عدة سنوات. وتعد هذه الجهود مهمة بصفة خاصة نظراً للمأزق الحالي الذي تواجهه البلدان الأفريقية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وكجزء من الإصلاحات التجارية الواسعة، ينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية تيسير التجارة في منافذها الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتحسين الجوانب اللوجستية للتجارة وخصوصاً في مجالي النقل والتخزين.

وفي سياق منظمة التجارة العالمية، ستكون الالتزامات في جولة الدوحة من جانب الدول الأعضاء منفردة. ومع ذلك، ينبغي في هذه المرحلة دراسة بعض الآثار المحتملة التي سوف تترتب على ذلك في غضون سنوات قليلة عندما يتم تشكيل الاتحادات الجمركية. وفي حالة اتفاقية الزراعة، توجد بعض المجالات التي سيكون ذلك مهماً فيها، من بينها الالتزام بتعريفات مربوطة جديدة لأن ذلك ستكون له آثار على التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة. [221] وينبغي أن تكون التعريفات المربوطة مرتفعة بما فيه الكفاية لإتاحة مجال كاف للتعريفة الجمركية الخارجية الموحدة. وهذا يتطلب قدراً من التنسيق وتحليل الصيغ الحالية لتخفيض التعريفات وكيف سيؤثر ذلك على الأعضاء منفردين. والاعتبار الثاني المرتبط بهذا الاعتبار هو تحديد *المنتجات الخاصة والحساسة*. ومن الضروري جداً وجود قدر من التنسيق في هذه المرحلة بين الأعضاء المحتملين في أي اتحاد جمركي سيقام في مرحلة تالية، لأن من الضروري جداً أن يحدد أعضاء الاتحاد الجمركي قائمة متماثلة أو قريبة من المتماثلة *بالمنتجات الخاصة والحساسة*. ويعد هذا ضرورياً للحيلولة دون تحويل التجارة إلى أعضاء آخرين، الأمر الذي لن يقوِّض جدوى آلية *المنتجات الخاصة* فحسب بل سيخلق أيضاً توترات بين أعضاء الاتحادات الجمركية. وثمة قضية ثالثة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وهي مراعاة التنسيق في تحديد بنود التعريفة الجمركية التي ستخضع لآلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة إذا تقرر في المفاوضات أن هذه الآلية لن تكون متاحة إلا لمنتجات مختارة. وبالإضافة إلى هذه الحالات الثلاثة، من اللازم مراقبة الالتزامات المتصلة بمنافسة الصادرات وتدابير الدعم المحلي، والتفاوض بشأنها بعناية للحد من الآثار السلبية التي قد تترتب عليها بالنسبة للاتحادات الجمركية التي ستقام في ما بعد وكذلك بالنسبة للتجارة البينية.

[221] لاحظ أن أقل البلدان نمواً ليس عليها أن تخفض تعريفاتها المربوطة، وبالتالي ليس عليها أن تفعل الكثير في هذا الشأن.

وفي ضوء حالة الزراعة في القارة الأفريقية، يبقى نجاح تنفيذ برامج مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو العامل الأهم الذي يسهم في تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة البينية داخل أفريقيا. ويتطلب نجاح التكامل الإقليمي، حتى وإن أعطيت الأولوية في البداية لأسواق المنتجات الاستراتيجية، تعميق التكامل في الأسواق الأخرى أيضاً، وخصوصاً أسواق مستلزمات وعوامل الإنتاج (مستلزمات الإنتاج المختلفة، ورؤوس الأموال ، والاستثمارات، والعمال، وغيرها).

وأخيراً، ينبغي أن تتأكد البلدان الأفريقية والأطراف الشريكة لها في التنمية من زيادة المعونة من أجل التجارة وتوجيهها لمساعدة أفريقيا على الحد من المعوقات التجارية وهروب رؤوس الأموال (بما في ذلك رؤوس الأموال الإقليمية) مع محاولة إحياء مفاوضات منظمة التجارة العالمية. والمعونة من أجل التجارة هي شكل من أشكال المساعدات الفنية، وتمويل المشاريع، كما أن الإصلاحات التجارية ستسمح للبلدان الأفريقية بالتجاوب بمزيد من السرعة مع الفرص التي تخلقها الإصلاحات التجارية. ويمكن أن تيسر هذه المعونة أيضاً التعاون الإقليمي في مواجهة الثغرات في البنية التحتية، وتنسيق تنظيم السلع العامة، وتحقيق وفورات الحجم.